قفزة الأرباح بنسبة 15 ضعفاً نتيجة انخفاض المخصصات المالية خلال الفترة الحالية

19,1 مليون دينار صافي أرباح «التجاري» في النصف الأول

- الشيخ أحمد الدعيج: رغم تحديات «كورونا» البنك حافظ على مكانته الراسخة ومتانة مركزه المالي
- تجنيب 25,8 مليون دينار مخصصات احترازية بالنصف الأول.. ليصل الإجمالي إلى 131,4 مليوناً
- «التجاري» سيواصل سياسته الحصيفة والمتحفظة لبناء قاعدة مخصصات لأي خسائر غير متوقعة
- تسريع وتيرة اللقاحات وتحسّن النظرة المستقبلية لأسعار النفط يدعمان التفاؤل بتعافي القطاع المصرفي

أعلن البنك التجاري الكويتي عن النتائج المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، حيث حقق البنك قفزة بصافي أرباحه بنسبة 15 ضعفا لتصل إلى 19,1 مليون دينار خلال النصف الأول، وذلك بالمقارنة مع 1,2 مليون دينار بالنصف الأول من 2020، وترجع الزيادة الكبيرة بمقدار 17,9 مليون دينار في صافي الأرباح بصورة أساسية لانخفاض المخصصات خلال الفترة الحالية.

وقال البنك في بيان صحافي، إن أرباحه التشغيلية بالنصف الأول بلغت 44,8 مليون دينار، بارتفاع 5,9٪ مقارنة بالأرباح التشغيلية البالغة 42,3 مليون دينار بنفس الفترة من 2020، وانخفضت التكاليف إلى الإيرادات لتصل إلى 30,1 بالنصف الأول، مقارنة بنسبة 31,3 بالنصف الأول من 2020.

وارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 9,4٪ ليصل إلى 18,7 مليون دينار للنصف الأول، مقارنة بمبلغ 17,1 مليون دينار للنصف الأول من 2020، وارتفع الدخل من عمليات القطع الأجنبي بنسبة 24,0٪ ليصل إلى 3,1 ملايين دينار للنصف الأول، مقارنة بمبلغ 2,5 مليون دينار للنصف الأول من 2020.

وانخفضت قروض وسلفيات العملاء بنسبة 3,4٪ لتصل إلى 2,2 مليار دينار للنصف الأول، مقارنة بمبلغ 2,3 مليار دينار للنصف الأول من 2020، وانخفض إجمالي الأصول بنسبة 6,8٪ ليصل إلى 4,1 مليارات دينار للنصف الأول، مقارنة بمبلغ 4,4 مليارات دينار للنصف الأول من 2020.

مكانة راسخة

وتعقيبا على هذه النتائج المالية، قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الشيخ أحمد دعيج الصباح، انه بالرغم من الاضطرابات المستمرة جراء تفشي جائحة فيروس كورونا، والتأثيرات اللاحقة للموجة الثانية من الوباء، إلا أن البنك التجاري تمكن من تحقيق خطوات إيجابية على صعيد معدلات الأداء، ونجح أيضا في المحافظة على مكانته الراسخة بما يؤكد متانة مركزه المالي في مواجهة حالة عدم اليقين والضبابية التي تسيطر على المشهد في المستقبل المنظور، مبينا أن البنك سيواصل سياسته الحصيفة والمتحفظة في بناء قاعدة مخصصات لأي خسائر غير متوقعة.

الشيخ أحمد دعيج الصباح

وأوضح أن البنك قام، اتباعا لمبدأ الحيطة والحذر، بتجنيب مبلغ 25,8 مليون دينار كمخصصات احترازية إضافية خلال الفترة الحالية ليصل إجمالي المخصصات الاحترازية المتاحة لدى البنك 131,4 مليون دينار كما في 30 يونيو 2021 وهو ما يمثل 5,9٪ من إجمالي محفظة القروض، الأمر الذي يجعل البنك مهيأ لامتصاص أي صدمات مستقبلية.

الاقتصاد الكلي

وفي معرض تعليقه على عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على قطاعات النشاط في الكويت، قال الدعيج إن إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم قد انخفض بنسبة 3,4٪ في عام 2020، وأن النمو في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة ما زال يعاني من التباطؤ الملحوظ، بالرغم من التضخم الذي تشهده بعض الاقتصادات.

هذا، وقد أخذت الكويت في الاعتبار أهمية تسهيل وتخفيف أثار إجراءات إغلاق الأنشطة التجارية بسبب الوباء مع التوسع بشكل كبير في تقديم وتوفير اللقاحات للمواطنين والمقيمين، وتزامن هذا مع تحسن النظرة المستقبلية لأسعار النفط وهو ما ساهم في حدوث تفاؤل في الأسواق الكويتية بتعافي جميع القطاعات بما فيها القطاع المصرفي.

وعلى هذا الأساس، فإن هذه العوامل تدعم حالة من التفاؤل المشوب بالحذر، وتؤكد إلى حد كبير أن البنك التجاري يسير على النهج الصحيح والإيجابي للعام الحالي وأن تحسن الأوضاع والسيناريوهات سيعزز المركز المالي لمصرفنا من حيث صافي الربحية على المدى القريب.

ومع ذلك، لا تزال هناك حالة من عدم اليقين والضبابية نظرا لأن العالم أجمع قد دخل فجأة في خضم أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد والخروج منها سيعتمد على سرعة واستجابة وطريقة كل دولة في التعاطي مع الأزمة بطريقتها الخاصة، والكويت ليست بمنأى عن ذلك.

مؤشرات قوية

أشار الدعيج إلى أن النسب الرقابية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2021 جاءت قوية وجيدة، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال نسبة مقدارها 18,7٪ مقارنة بالنسبة الرقابية المقررة 11,0٪. وبالمثل، بلغت نسبة تغطية السيولة 173,4٪ ونسبة صافي التمويل المستقر 105,6٪ ونسبة الرفع المالي 12,2٪، وهذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من الجهات الرقابية المتمثلة ببنك الكويت المركزي وستتم الاستفادة منها في تمويل التوسع في الأصول عالية الجودة.

هذا، وتمثل المصدات الرأسمالية المتاحة عامل ومصدر قوة جوهرية للبنك وسيتم الاستفادة منها للتوسع في أعمال مصرفنا وبما يتفق مع استراتيجية النمو المطبقة.

واختتم حديثه، معربا عن تقديره لكافة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكويتية لمواجهة التحديات التي فرضتها ظروف الوباء، وتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع العاملين في الخطوط الأمامية على مستوى جميع المؤسسات الحكومية لجهودهم الاستثنائية المبذولة في مكافحة الجائحة، وكذلك الجهات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي على دعمه المتواصل للقطاع المصرفي الكويتي، والإدارة التنفيذية للبنك وجميع موظفيه لتفانيهم وجهودهم الحثيثة تجاه خدمة العملاء وتمنى للكويت الخروج من هذه الجائحة في المستقبل القريب.

أرقام ذات دلالة

- 44,8 مليون دينار الأرباح التشغيلية.. بنمو 5,9٪.
- 9,4٪ ارتفاع الدخل من الرسوم والعمولات إلى 18,7 مليون دينار.
- 3,1 ملايين دينار الدخل من عمليات القطع الأجنبي.. بنمو 24٪.
- 2,2 مليار دينار قروض وسلفيات العملاء بنهاية النصف الأول.
- 4,1 مليارات دينار إجمالي أصول البنك كما في 30 يونيو 2021.

التحول الرقمي.. أولوية لمواصلة النمو

أكد الدعيج أن البنك التجاري وضع عملية التحول الرقمي على رأس الأولويات ضمن خطط أعماله الاستراتيجية. وفي ظل هذه التحديات الصعبة، فإن النمو المطرد في أعداد مستخدمي المنتجات والخدمات الرقمية المقدمة من البنك والذي قارب على 10 آلاف مستخدم قاموا بفتح حسابات جديدة لدى مصرفنا خلال السنة الماضية عبر تطبيق البنك على الهواتف الذكية.

فضلا عن المعاملات المصرفية الأخرى التي قام العملاء بإنجازها عبر تطبيقات البنك على الهواتف الذكية و«الأونلاين»، يدل بما لا يدع مجالا للشك على نجاح الاستراتيجية التي يتبناها مصرفنا ويبرهن على أن الخدمات المصرفية الإلكترونية باتت هي مستقبل الصناعة المصرفية.

وأضاف: «سيبني مصرفنا على هذا النجاح ويواصل مبادراته لتحديث الأنظمة وتطبيق الحلول التقنية المبتكرة، مؤكدا أن المبادرات المتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد والشركات وخدمات الدعم والمساندة لتطوير وتعزيز منتجات وخدمات الخزينة هي أمثلة معدودة على الحلول التكنولوجية والرقمية النوعية التي يعمل البنك على تطبيقها».

مسؤولية اجتماعية راسخة

على صعيد المبادرات الاجتماعية، أوضح الدعيج أنه بالإضافة إلى إجراءات الصحة والسلامة المنتظمة، التي أصبحت بمنزلة قاعدة وعادة جديدة متبعة في جميع فروع البنك، نظم البنك بالتعاون مع وزارة الصحة حملة ناجحة في مقره الرئيسي لتأمين حصول جميع الموظفين على اللقاح ضد فيروس كورونا. علاوة على ذلك، يشجع قطاع الموارد البشرية جميع الموظفين باستمرار على تلقي التطعيم ويتابع عن كثب تذليل أي صعوبات تواجههم في هذا الشأن.

وأضاف: «في إطار مسؤولية مصرفنا الاجتماعية، يدعم البنك حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف الكويتية وذلك بنشر رسائل توعوية متنوعة بين موظفيه وعملائه والمواطنين والمقيمين».

تسارع وتيرة نمو مؤشر أسعار المستهلكين بالولايات المتحدة خلال يوليو عند أعلى مستوياته في 13 عاماً

«الوطني»: استمرار ارتفاع التضخم الأميركي يدفع لتقليص السياسات التحفيزية

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن وتيرة نمو مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة تسارعت خلال شهر يوليو الماضي ليستقر عند أعلى مستوياته المسجلة منذ 13 عاما، وذلك في ظل اعتدال معدلات الارتفاعات الشهرية.

وأصدر مكتب إحصاءات العمل مؤشره لأسعار المستهلك يوم الأربعاء الماضي ليكشف عن تسجيل معدل نمو نسبته 5,4٪ في يوليو مقارنة بمستويات العام السابق. وبينما تجاوزت الزيادة نسبة 5,3٪ التي كان يتوقعها الاقتصاديون، فقد ظلت القراءة متوافقة مع الزيادة البالغة 5,4٪ والمسجلة في يونيو، والتي كانت أكبر زيادة منذ عام 2008. وعلى أساس شهري، أظهرت القراءات ارتفاع الأسعار بنسبة 0,5٪ مقابل 0,9٪ في يونيو.

وباستبعاد العناصر المتقلبة مثل المواد الغذائية والطاقة من المعادلة، كشفت القراءات تراجع ضغوط الأسعار إلى حد ما، إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 4,3٪ في يوليو مقارنة بالعام السابق، أي أقل قليلا عن معدل النمو المسجل في يونيو والبالغ 4,5٪.

الضغوط التضخمية

وكشفت تلك البيانات عن تزايد الضغوط التضخمية متجاوزة القطاعات الأكثر تضررا من إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية، مثل أسعار تذاكر الطيران والنفقات المتعلقة بالسفر، ما أثار مخاوف من أن التضخم سيكون أكثر من مجرد ظاهرة عابرة.

وبالنظر إلى مكونات تلك القراءة، نلحظ تزايد أسعار السيارات والشاحنات المستعملة، والتي ارتفعت بنسبة 41,7٪ على أساس سنوي، فيما جاءت الزيادة متواضعة على أساس شهري وبنسبة بلغت 0,2٪ في يوليو، أي تباطؤ حاد مقارنة بمعدلات نمو الشهرين السابقين والبالغة 10,5٪ و7,3٪.

وانخفضت أسعار تذاكر الطيران بنسبة 0,1٪ على أساس شهري، بعد ارتفاعها بنسبة 19٪ على أساس سنوي. كما تراجع معدل نمو نفقات الفنادق هامشيا، إذ ارتفعت التكاليف بنسبة 6,8٪ على أساس سنوي بعد زيادة بنسبة 7,9٪ في الفترة السابقة.

ويبدو أن الاتجاه المقلق الآن يتمثل في ارتفاع تكاليف السكن، والتي شهدت المزيد من النمو خلال الشهر الماضي، إذ ارتفعت أسعار الإيجارات بنسبة 0,3٪ على أساس شهري في يوليو، مستفيدة من تسجيل مكاسب مماثلة في الشهرين السابقين، لتصل بذلك الزيادة السنوية إلى 2,4٪.

من جهة أخرى، ارتفعت تكاليف الخدمات الشخصية مثل تصفيف الشعر بنسبة 1,2٪ على أساس شهري في يوليو ما أدى إلى وصول الزيادة السنوية إلى 3,1٪، كما زادت تكاليف تناول الطعام خارج المنزل بنسبة 0,8٪ على أساس شهري وبنسبة 4,6٪ على أساس سنوي. وعادة ما تكون مثل تلك الزيادات في الأسعار علامة على ارتفاع الأجور التي يتم تمريرها إلى المستهلك.

تقليص سياسات التحفيز

وتتمثل نقطة النقاش الأبرز في الوقت الحالي فيما إذا كانت الزيادة الأخيرة في أسعار المستهلك ستتحول إلى نمو معدلات التضخم بوتيرة ثابتة. واتخذ الاحتياطي الفيدرالي في السابق وجهة نظر مفادها أن ارتفاع التكاليف سوف يتراجع بمرور الوقت مع انحسار حالة النقص المرتبطة بالجائحة، إلا أن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أقر مؤخرا بأن مخاطر التضخم قد تميل «إلى الاتجاه الصعودي» على المدى القريب.

وفي غضون ذلك، نشهد الآن تزايدا ملحوظا في توجه عدد كبير من محافظي البنوك المركزية في الولايات المتحدة نحو الدفع بالحجج لإثبات وجهة نظرهم بضرورة قيام الاحتياطي الفيدرالي قريبا بدراسة تقليص سياسات التحفيز النقدي غير المسبوقة الخاصة بشراء الأصول بقيمة 120 مليار دولار شهريا.

وصرح الاحتياطي الفيدرالي بأنه سيحافظ على هذه الوتيرة حتى يرى «تقدما إضافيا وجوهريا» نحو وصول معدل التضخم في المتوسط إلى مستوى 2٪ وتحقيق الحد الأقصى للتوظيف. وخلال الأسبوع الماضي صرح رافائيل بوستيك، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا والذي يتمتع بحق التصويت في اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة قائلا إن الاحتياطي الفيدرالي قد حقق أول تلك الأهداف، ودعم وجهة النظر هذه توم باركين رئيس الاحتياطي الفيدرالي في ولاية «ريتشموند، وإريك روزينجرين من بوسطن، وجيمس بولارد من سانت لويس، وغيرهم.

أما ماري دالي، رئيسة الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو، وأحد الأعضاء الأكثر ميلا إلى السياسات التيسيرية، والتي كانت تدعو إلى التأني في سحب الدعم، فقد صرحت أن الاحتياطي الفيدرالي قد يبدأ في «تقليص» مستويات الدعم النقدي المرتبط بالجائحة بنهاية العام الحالي نظرا لقوة الانتعاش الاقتصادي.

وفي مقابلة أجرتها يوم الأربعاء الماضي، قالت دالي: «الحديث عن إمكانية تقليص سياسات الدعم في وقت لاحق من العام الحالي أو أوائل العام المقبل، هذا هو موقفي في الوقت الحاضر».

باقي تفاصيل التقرير على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw